وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الادارية

قسم ادارة الاعمال

المرحلة: الاولى

اسم المادة: مبادى الاقتصاد

تدريسي المادة: م.م كرارحيدر الجعيفري

المحاضرة: الرابعة

عنوان المحاضرة
(الانظمة الاقتصادية)

النظام الاقتصادي وانواع الأنظمه الاقتصاديه :

مفهوم النظام الاقتصادي بشكل عام :

هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصاديه النادره والمحدوده بعقلانيه وكفاءه لاشباع حاجات الفرد المتعدده وغير المحدوده لتحقيق الرفاه الاقتصادي .

وظيفة النظام الاقتصادي (بغض النظر عن نوع النظام) :

تتمثل وظيفه النظام الاقتصادي في العمل على حل المشكله الاقتصاديه المتمثله بندرة الموارد الاقتصاديه وتعدد الحاجات البشريه ، لذلك فأن النظام الاقتصادي (سواء من حيث المفهوم او الوظيفه) يرتبط بالمشكله الاقتصاديه

وقد عرف علم الاقتصاد مذاهب اقتصادية عديدة. فقد تطورت في الغرب والشرق **نظم اقتصادية** متباينة وذلك لأن الأمم المختلفة لم تتفق يوما على الكيفية أو الطريقة التي يجب أن تحل بها مشكلاتها الاقتصادية الأساسية. وفي عالم اليوم، توجد ثلاثة نظم اقتصادية رئيسية هي :**النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والأنظمة المختلطة.** وتتضمن الأنظمة الاقتصادية في كثير من (البلدان عناصر مشتركة من نظم اقتصادية مختلفة.

اولا: بالظام الرأسمالي:

فإن الرأسمالية هي النظام الاقتصادي لكثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم. وهي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية بلا قيود. والمحافظة عليها، والتوسع في مفهوم الحرية.

وتشجع الرأسمالية حرية العمل التجاري والاقتصاد الحر، حيث يباشر الفرد نشاطه الاقتصادي بشكل متحرر من التدخل الحكومي وسيطرة الدولة. ويرى العلماء أن رغبة الناس – في إطار هذا النظام – في تحسين مستوى معيشتهم هي التي تجعل هذا النظام ناجحا. فالفرد هنا له مطلق الحرية في تحسين وضعه الاقتصادي. ويمكنه الحصول على وظيفة في المكان الذي يفضله، وينفق دخله بأي طريقة يراها. وعلى الرغم من أن الحكومة داخل هذه النظم، تشارك في العديد من النشاطات الاقتصادية المهمة، إلا أن الاقتصاد الرأسمالي يعمل وحده ويقوم الأفراد بدور المستهلكين والعمال والإدارة، ويتخذون قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم. وفي الاقتصاد الرأسمالي أيضا، توفر مشاريع الأعمال منتجات متشابهة ويتنافس بعضها مع بعض من أجل كسب المشترين .ولذلك فإن مشروعات الأعمال عليها أن تفرض أسعارا معقولة وأن تحافظ على مستوى مرتفع من الجودة لمنتجاتها. لذلك فإن المنافسة تُعد أمرا ضروريا في النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى درجة أن الحكومات سنت قوانين لفرض المنافسة، وتحظر هذه القوانين معظم أشكال الاحتكارات التي تعني تحكم شركة واحدة في عرض – أو إنتاج – سلعة معينة.

ويعتمد تحديد من يحصل على السلع والخدمات المنتجة على الذي يمتلك القدرة على شرائها، وتعتمد الكمية التي يستطيع الناس شراؤها من السلع والخدمات على حجم الدخل الذي يتلقونه.

أما عن دور الحكومة في ظل النظام الرأسمالي،

فإن لها أن تشارك في بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة، ولها عادة أربع مهمات رئيسية تقوم بها، وهي

: 1- تسن القوانين التي تؤثر في النشاط الاقتصادي.

2- وتشرف على تنفيذها.

3- تنشئ الصناعات الخدمية العامة.

4- توفر السلع والخدمات للجماهير.

تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. أما عن الخدمات العامة التي تكون الحكومة مسئولة عن توفيرها فتشمل: الشرطة، الإطفاء، برامج الصحة العامة، المدارس، الدفاع الوطني، خدمات البريد، شبكات الطرق، السكك الحديدية، الإسكان العام، المعونة الاقتصادية للمحتاجين. وتكون مجموع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومات في ظل الرأسمالية، ما يعرف بالقطاع العام في الاقتصاد. وتدفع الحكومة غالبية تكاليف الخدمات التي توفرها من الأموال المتحصل عليها من الضرائب. وهناك العديد من أنواع الضرائب، فعلى سبيل المثال، يدفع الأفراد والشركات ضرائب الدخل على ما يكتسبونه، ويدفع المستهلكون ضرائب مشتريات على الأشياء التي يشترونها.

فيما يلي ابرز الخصائص النظام الرأسمالى:

1- الملكية الخاصة(الملكية الفردية)
2- حرية الاقتصادية وهذه تشمل حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك التصرف واختيار المهنة والتنقل.
3- وجود حافز الربح الذي يحرك النشاط الاقتصادي ويدفع إلى إقامة المشروعات والقيام بالاستثمارات.
4- آلية السوق وأهميتها ودورها في توزيع الموارد وتحديد الأسعار.
5- أهمية المنافسة وسيادة المستهلك.

عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية

خلاصة ما سبق أن مصطلح الرأسمالية إنما يشير بشكل عام إلى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة لأفراد أو شركات يعملون بهدف الربح ويكون الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار محكوم بالسوق الحر والعرض والطلب.

ثانيا: النظام الاشتراكي:

فقد ظهر في القرن الثامن عشر الميلادي. ونمى وطبق في القرن التاسع عشر على يدي (كارل ماركس) الذي هاجم النظام الرأسمالي واتهمه بالطبقية واستغلال العمال ولهذا نادى بالثورة على أصحاب رؤوس الأموال وضرورة استيلاء العمال على موارد المجتمع حتى يتحقق العدل.

ويمكن تعريف الاشتراكية بأنها :

ذلك النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج أي تلغى فيه الملكية الفردية وتوجه الموارد لإشباع الحاجات الأساسية لا تحقيق الربح بل تحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. فهو نظام اقتصادي تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه للمجتمع بكامله (الملكية الجماعية) لوسائل الإنتاج والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي فيه هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين أفراد المجتمع حيث تضيق الفجوة بين الطبقات في المجتمع الآخذ بالنظام الاشتراكي، ويرتبط التفاوت الاقتصادي فيه بين الأفراد بتفاوت المواهب والقدرات الفعلية والذهنية وليس بتفاوت الملكية .ويعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية حيث يتم وضع أهداف رئيسية والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها رواعيا وكفؤًا. ويتصف التخطيط في النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد وهي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة) ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

في النظام الاشتراكي، تمتلك الدولة

جميع عناصر الإنتاج عدا العمل حيث تقوم بتوجيه المواد الإنتاجية إلى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في شكل خطة شاملة. ويهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، من سلع وخدمات، وتتدخل الحكومة لتحديد الأسعار حيث لا تُترك السلع والخدمات خاضعة لقانون العرض والطلب، وتعود عوائد عناصر الإنتاج إلى الدولة ولا توزع على الأفراد إلا عائد

العمل والملكية الفردية في ظل هذا النظام تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل :المساكن والأدوات المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية.

وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين: إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية لتملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة، فمثلاً تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين ليتملك مساحة من الأراضي الزراعية. والهدف من النشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام ليس الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة. ويحل الشعور القومي والوطني محل الربح كحافز اقتصادي، فضلاً عن الإحساس بالمسئولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع. ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع. مجانًا، فالتعليم مجاني، والرعاية الصحية مجانية، والترفيه مجاني وهكذا.

مقارنة بين النظام الرأسمالي والشيوعي :

ابرز خصائص هذا النظام النظام الاشتراكي:

1- الملكية العامة لعناصر الإنتاج.
2- الإشباع الجماعي للحاجات وليس لتحقيق الربح.
3- توزيع الناتج على أساس العمل.
4- وجود جهاز التخطيط المركزي

ثالثا النظام المختلط:

ويربط هذا النظام بين سمات وخصائص النظامين السابقين، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لدور واضح للمنتجين والمستهلكين، أي للفرد إلى جانب الحكومة. أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا منها، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، وفي نفس الوقت يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى.

ويطلق على النظام الاقتصادي المختلط أيضا مصطلح (النظام الموجه)، حيث يشتمل هذا النظام على المزيد من التحكم والتخطيط الحكوميين مقارنة بالأنظمة الرأسمالية حيث غالبا ما تمتلك الحكومة صناعات مهمة مثل النقل والكهرباء والغاز والمياه، بينما يمكن أن تكون أغلب الصناعات المتبقية ذات ملكية خاصة.

وإلى جانب مفهوم (النظام الاقتصادي)، هناك مصطلح آخر هام في مجال علم الاقتصاد وهو مصطلح (**المشكلة الاقتصادية**)، التي تتمثل اصلا في محاولة الانسان استعمال الموارد الطبيعية المحدودة الموجودة تحت تصرفه في اشباع حاجاته المتعددة. والتي تشتمل على عدة مشاكل، فهناك مشكلة تتعلق بالانتاج (نوعه-كميته-كيفيته) واخرى تتعلق بتوزيع المنتجات على المشتركين في العملية الانتاجية والثالثة تتعلق بالتوازن الاقتصادي.

وإلى جانب مفهومي: النظام الاقتصادي، والمشكلة الاقتصادية، توجد مصطلحات أو مفهومات أخرى يشيع استخدامها في مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي، نلقي عليها الضوء بإيجاز في الفقرات التالية:-

1- **الاحتكار:** يوجد الاحتكار حينما يكون هناك بائع واحد لسلعة معينة. أي عندما يسيطر تاجر واحد أو مجموعة قليلة من التجار أو رجال الأعمال على إنتاج سلعة ما.

2- **الربح:** هو الدخل المتحقق لمشروع معين فوق إجمالي التكاليف.

3- **الازدهار الاقتصادي:** هي حقبة من النمو الاقتصادي السريع تحدث حينما تكون معدلات الإنتاج والتوظف والاستهلاك أيضا عالية، وتسمى كذلك بفترة الرخاء الاقتصادي.

4- **الاستثمار:** ويشير إلى استخدام المال للحصول على أرباح أو دخل

5- **الإنتاج:** هي العملية التي يتم من خلالها صناعة السلع والخدمات.

6- **التراجع:** هي فترة من النشاط الاقتصادي المتناقص، وخلال التراجع ينخفض الإنتاج والاستهلاك والتوظيف عن المستويات التي بلغتها خلال فترات الرخاء، لكنها لا تنحدر إلى مستويات الكساد.

7- **التضخم:** الزيادة المتواصلة في الأسعار.

8- **التعريفة الجمركية:** ضريبة تفرض على السلع المستوردة.

9- **تكلفة المعيشة:** هي تكلفة شراء السلع والخدمات المستعملة في الحياة اليومية.

10- **التوزيع:** هي العملية التي يتم من خلالها تقسيم السلع والخدمات بين المستهلكين.

11- **الدخل الصافي:** يشير إلى أرباح الأعمال المتبقية بعد دفع كل تكاليف الإنتاج.

12- **الدخل القومي:** مجموع الدخل المكتسب في بلد خلال فترة زمنية معينة.

13- **رأس المال:** يشير إلى المصانع والمعدات والممتلكات ما عدا الأرض التي يمكن استعمالها لإنتاج الثروة.

14- **سعر الصرف:** هو سعر عملة بلد معين لقاء عملة بلد آخر.

وقد ظهرت مجموعة نظريات تعنى بدراسة هذه المشاكل الجزئية المتفرقة التي انبثقت عن المشكلة الاقتصادية ويشرح العلاقات الموجودة بين مختلف المتغيرات ويتكون من مجموع هذه النظريات ما يسمى بالنظرية الاقتصادية. وان اساس قيام النظرية الاقتصادية هو تواجد عناصر ثلاثة (حاجات غير مشبعة ويصعب اشباعها ثم موارد محدودة (نادرة) يمكن استعماله في اشباع حاجات متعددة ولكنها غير كافية لاشباعها جميعا في نفس الوقت ومن ثم وجوب القيام (باختيار) ومفاضلة بين الطرق المختلفة الممكن بها استغلال لاالموارد المتاحة المحدودة في اشباع الحاجات غير المحدودة).

هذا وتهدف النظرية الاقتصادية بوجه عام الى توضيح العلاقات بين العوامل التي ترتبط بها الظاهرة الاقتصادية سواء كانت متغيرات او ثوابت او محددات ثم تحلل العلاقات بينها سوا كانت علاقات سببية او علاقات تبعية او حتى مجرد علاقات احتمالية ثم تستخلص من تلك العلاقات القوانين التي تحكم الظاهرة وتحدد سلوكها. أي انها تحدد ما يمكن ان يحدث مستقبلا كرد فعل لتغيرات معينة مسبقة.